الانكليز وسياسة التوفير

قدّر ما انفقتهُ انكلترا على الحرب في سنتها الاولى بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه . وانقدر ثروة الامة الانكليزية في انكلترا بمبلغ ١٦ الف مليون جنيه وفي خارجها بمبلغ ٤ آلاف مليون فالمجموع ٢٠ الف مليون جنيه . ولا يخفى ان دخل الحكومة الانكليزية في السنة لا يتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه وخرجها اقل من ذلك قليلاً فالوفر لا يكاد يذكر في جنب النفقات غير الاعتيادية التي جرتها الحرب فلا بدَّ اذاً من ضرب الضرائب او عقد القروض او الامرين معاً . ومن رأي بعض العارفين انهُ سواء سدَّت النفقات بالضرائب او بالقروض فان ذلك لا يؤثر في مقدار ما يجب على الامة توفيرهُ لايفاء ديونها . والفرق بين الطريقتين ان الاقتراض يحمل الاجيال القادمة حملاً لا تحملهم ايّاهُ الضرائب

ومعلوم ان انكلترا تستمد من الولايات المتحدة الاميركية معظم ما تحتاج اليهِ من السلاح والذخيرة في الخارج وقد حسب بعضهم انها تستطيع الحصول من اميركا على مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لدفع ثمن السلاح والذخيرة وذلك ببيع بعض ما لها من الاسهم والسندات في الاسواق الاميركية وبعقد القروض فيها ايضاً فيبقى عليها ٨٥٠ مليون جنيه ثمن سلاح وذخيرة وغيرهما مما يلزم الجيش . ودخل الامة الانكليزية في السنين العادية ٢٢٠٠ مليون جنيه توفر منها ٥٣٠ مليوناً . وليس معنى ذلك انها تخزنها في البنوك كما يفعل الافراد بل تنفقها على بناء معامل ومصانع ومد سكك حديد واستنباط مناجم وبناء مبانٍ وحرث مزارع وعمل غيرها من الاعمال المنتجة ذات الدخل . اما في هذه السنين التي الحرب فلا تكاد تفعل شيئاً من ذلك اي انها تنفق ذلك الوفر على اخراج مواد حربية للاستهلاك لا للانتاج . ولكنهُ لا يكفيها بل لا بدَّ لها ايضاً من ٥٠٠ مليون اخرى لسد نفقاتها الحربية السنوية . ومعنى ذلك أن الامة مضطرة ان تضاعف هذه السنين ما توفرهُ في السنين العادية لتستطيع ايفاء ديونها . وهذا يقتضي احداث ثورة في طريقة عيشتها

والذي يقابل بين عقد القروض وفرض الضرائب يجد ان الطريقة الاولى اسهل واسرع ولكنها اكثر نفقة واضعف مفعولاً . وقد اعتمدت الحكومة الانكليزية حتى الآن عليها اذ لم تبلغ زيادة الضرائب التي قررتها في السنة الاولى من الحرب سوى ٦٥ مليون جنيه . ويرى الخبيرون ان معظم الضرر الناشئ من عقد القروض ليس تحميل الاجيال

المقبلة عبء نفقات الحرب الحاضرة بين تأجيل اقتصاد الافراد الذي يعدّ لباب المالية الصحيحة والفرق الاكبر بين طريقة قروض الحرب الاختيارية وضرائب الحرب الالزامية ان الاولى تأتي بالمال اللازم من غير ان توجب على الامة الاقتصاد المرموم اما الثانية فتجبر الناس على الاقتصاد. ولما كانت زيادة النسبة كلها مضاعفة ما توفره الامة بتقليل ما تنفق على الكماليات وكان عقد القروض لا يؤدي الى هذه الغاية لم يرَ اهل الرأي مندوحة من زيادة الضرائب. نعم ان معظم الاواسط اخذوا في الاقتصاد والتوفير مما ينفقون في منازلهم وعلى اشخاصهم واعيادهم وولائمهم ولكنهم معها بالغوا في التوفير من هذا الباب لم يزد ما يوفرونهُ على ١٠ في المئة وهي لا تذكر في جنب الدين الهائل. ومعظم الذين شرعوا في التوفير يعتقدون انهم يعملون اكثر مما يجب عليهم ان عملوا وان ليس ثمة ضرورة وطنية تقضي بذلك الاقتصاد. ومع كثرة ما خطب الخطباء وكتب الكتّاب من الوزراء والزعماء المسئولين في وجوب الاقتصاد ومدحه وذم الاسراف لم يحتفل الجمهور نفقاته الى الحدّ الذي تقتضيهِ الحالة المالية لا لانهُ يأبى التضحية في سبيل الخدمة الوطنية بل لانهُ لا يقدر المحنة الحاضرة حق قدرها

ولذلك سببان الواحد اطمئنان الحكومة للحالة المالية وعدم قلقها منها. والثاني اعتقاد الجمهور بان نشاط البلاد الصناعي والتجاري ورفاهها العام يمكنانها من حمل الاعباء التي اضيفت الى مواردها من غير اضطرار الى الاقتصاد البالغ حدّ الشح والتقتير. وزاد هذا الاعتقاد فيهم زيادة الحركة الصناعية في بعض مراكز الصناعة الكبرى وارتفاع اجور العمال وارباح الشركات. وتناقص اهل البطالة شيئاً فشيئاً ثم اختفاؤهم اذ وجد كلّ منهم عملاً. وزيادة ساعات العمل الى حدّها الاقصى. وانضمام كثير من النساء والاولاد الى صفوف العمال. وهذا كلهُ خفف وطأة اخراج ثلاثة ملايين من الشبان الاشداء من حرفهم ومهنهم المختلفة ووطأة الشعور بالخسارة التي خسرتها الصناعة والتجارة وسائر مرافق العيشة العادية بخروجهم من اعمالهم وانضمامهم الى المحاربين والمشتغلين بالحرب وشؤونها. ومما يجب ذكرهُ بهذا الصدد ان انضمام كثيرين من تلاميذ المدارس والاطباء والمحامين ومن شاكلهم الى الثلاثة الملايين المذكورين لم يفض الى خسارة مادية مباشرة ولكن انضمام عدد كبير من الصناع اليهم وما عقب ذلك من الاضطراب والخلل في الحركة الصناعية افضى الى قلة دخل البلاد في حين ان الحاجة تدعو الى التوفير منهُ لسدّ نفقات الحرب

وهذا يبين لنا كيف ان عقد القروض لا يجدي نفعاً ولا يحسب اداة خير للتوفير المرموم.

فان سهولة الحصول على مقادير كبيرة من الاموال بالقروض الحربية وبيع سندات الخزينة افضيا الى اغتباط ذي خطر لا يزول من الاذهان الاَّ اذا أُدركت حقيقة هذه الطرق المالية وحقيقتها ان بناءها على فساد

الحرب وموارد الرجال

ولن تنتهي هذه الحرب الطاحنة ولمن يكون الفوز فيها اخيراً · هاتان مسألتان تخطران على بال كل احد · لا عجب اذا خطرتا كل يوم على بال كل من يقرأ الجرائد اليومية · وكثيراً ما يستنتج المرء اليوم استنتاجاً ينقضهُ غداً ولو كان من كبار رجال السياسة لكثرة العوامل التي تعمل في الممالك الواسعة المشتركة في هذه الحرب · ولقد كان المظنون في اول الامر ان الحرب لا تطول الاَّ بضعة اشهر او اقل من ذلك · والمرجح ان هذا كان اعتقاد الالمان والاَّ ما اقدموا عليها واعتقاد الروس ايضاً والاَّ ما خاطروا بكل قوتهم حتى استنزفوا ما عندهم من الذخيرة في الاشهر الاولى من الحرب · اما قوَّاد الانكليز فلم يكن هذا رأيهم ولا يزال قول لورد كتشنر يرنُّ في الآذان وهو انهُ يستلزم وزارة الحربية مدة السنوات الثلاث الاولى من سنوات الحرب ثم يتركها لمن يخلفهُ فيها · والمرجح ان قواد الانكليز لم يغيروا رأيهم هذا اي انهم لا ينتظرون ان تضع الحرب اوزارها قبل انتهاء السنة الثالثة حتى لقد قال لنا قائد من قوادهم بالامس انهُ مستعد ان يراهن كل احد على ان الحرب لا تنتهي قبل اواخر سنة ١٩١٧

هذا من حيث مدة الحرب اما الفوز فيها فالحلفاء قالوا من اول الامر انهم لا يغمدون سيوفهم ما لم يتحقق لهم الفوز التام ولم يزالوا على قولهم · وقد قال خصومهم هذا القول ايضاً في اول الحرب وزادوا فيهِ تأكيداً رويداً رويداً باتساع البلدان التي احتلوها في اوربا ثم اخذت سورتهم تخمد رويداً رويداً والظاهر انهم صاروا يودون الآن ان يعقدوا الصلح لا عليهم ولا لهم

كتب الجنرال تشتندن الاميركي في المجلة العملية الشهرية يقول ان الحرب الحاضرة قد مرَّ عليها الآن من الشهور ما استنزف الاستعداد السابق لها وجعل مصيرها متوقفاً على مقدار ما تستطيعهُ الامم المتحاربة من الصبر عليها اي على مقدار ما عندها من الرجال والمال · ثم بيَّن مقدار ما عند كل دولة من الدول المتحاربة من الرجال الذين تستطيع ان تسلحهم وتسوقهم الى ميدان القتال · فان كان الجنود يجندون من الذين سنهم بين ١٨ و ٤٥ او بين ١٧ و ٥٠ بلغ عددهم من كل مئة الف من السكان ما تراهُ في الجدول التالي